الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٣٨**

الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢١ من جدول الأعمال

الاحتفال بإلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/73/88)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أجبر الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي خلال الفترة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الملايين من سكان أفريقيا على مغادرة ديارهم وقراهم وأراضيهم وعلى الخضوع لاستغلال مؤسسي، كان قائما على تكديس الموارد. وترتب على ذلك الفعل خسائر في الأرواح وفقدان للكرامة الإنسانية. وتستمر آثار تلك المأساة الكبيرة حتى يومنا هذا. وينبغي للجمعية العامة أن تواصل الإسهام في تحسين فهم أسباب ونتائج الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من أجل منع تكرار أي شكل من أشكال القهر أو التمييز في تاريخنا.

وأسهم إعلان يوم ٢٥ آذار/مارس بوصفه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في إحياء ذكرى ضحايا الرق وفي التحذير من الأخطار المترتبة على العنصرية. ومن المؤسف أن التمييز العنصري ليس شيئا من الماضي. ويجب أن نزيد إلى أقصى حد جهودنا لمكافحة العنصرية وكل أشكال التمييز والتعصب المرتبطة بها. ويجب المحافظة على البرامج التعليمية والثقافية وزيادتها وتعزيز المبادرات الرامية إلى إذكاء الوعي بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والتي نفذتها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني خلال السنوات الثلاث الماضية. وأود أن أسلط الضوء على أن إعلان الجمعية العامة العقد ٢٠١٥-٢٠٢٤ باعتباره العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي قد أسهم في تشجيع زيادة المعرفة بتراث وثقافة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وفي التوعية بمساهماتهم في تنمية المجتمعات.

لقد ترك الاسترقاق الذي استمر أربعة قرون أثرا دائما على تاريخ البشرية. ويجب علينا أن نعترف بتلك الفترة من التاريخ وألا نكررها أبدا. ولا بد لنا من تعزيز المصالحة. وأثني على الدول التي ساهمت في الصندوق الاستئماني لـ”سفينة العودة“، ذلك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

النصب التذكاري الدائم الجميل المقام في مقر الأمم المتحدة والذي يخلد ذكرى ضحايا الرق. ومن بين أفضل السبل لتخليد ذكرى ضحايا الرق الاعتراف بالواقع المعقد الذي تواجهه ذريتهم. إنهم يُثرون المناطق التي يعيشون فيها من خلال عملهم وتنوعهم الثقافي. ويجب أن نحافظ على تلك الثروة الثقافية فيما نكافح أيضا التقسيمات الطبقية الاجتماعية الجائرة التي أُرسيت في الحقبة الاستعمارية والتي لا تزال قائمة في العديد من البلدان. فلنُحيّ ذكرى ضحايا الرق ببناء مجتمعات أكثر عدلا شاملة للجميع، وبمكافحة الفقر وعدم المساواة والقضاء عليهما.

إن ”سفينة العودة“ تذكرنا بالماضي، ولكن بالحاضر أيضا. ففي الوقت الحاضر، هناك أكثر من ٤٠ مليون شخص في العالم ضحايا لأشكال الرق المعاصرة. ويدعو الهدف ٨-٧ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الدول إلى اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على الرق المعاصر. وما من شك في أن أفضل طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تتمثل في تجديد التزامنا بالقضاء على الرق بجميع أشكاله ورفض العنصرية والتحيز العنصري ومواصلة العمل لتعليم الأجيال المقبلة بشأن مخاطر التغاضي عن الاستغلال وعدم المساواة. فلنتغلب نهائيا على التمييز وعدم المساواة، وهما من مخلفات أحلك عصور البشرية، ولنمض قدما صوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا توجد طريقة أعظم من هذه للاحتفاء بذكرى ضحايا الرق والتمييز والإقصاء في الماضي والحاضر.

السيدة كاري (جزر البهاما) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن ١٤ دولة عضوا في الجماعة الكاريبية، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن البند ١٢١من جدول الأعمال المتعلق بتقرير الأمين العام عن برنامج التوعية التثقيفية بشأن تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي (A/73/88).

استمرت تجارة الرقيق الثلاثية بين أفريقيا وأوروبا والأمريكتين أكثر من ٤٠٠ سنة. وخلال تلك الفترة، يُقدر أن ما بين ١٥ إلى ١٨ مليونا من الرجال والنساء والأطفال كانوا ضحايا لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وهي فترة تمثل أحد أحلك الفصول في تاريخ البشرية. فقد جرى تحويل البشر إلى سلع واستغلالهم من أجل الربح كوسيلة للإثراء والإبقاء على الوضع الراهن للكيانات الاستعمارية.

وفي هذا القرن الحادي والعشرين، وبينما نشهد بزوغ فجر حضارة جديدة، من الضروري ألا ينسى الجنس البشري أبدا ذلك الشر الذي ابتُلي به عالمنا يوما ما. وهذا هو السبب في أن الجماعة الكاريبية، وهي منطقة معظم سكانها من المنحدرين من أصول أفريقية الذين كُتب عليهم الاسترقاق ونُقلوا قسرا عبر المحيط الأطلسي بواسطة تجارة الرقيق البغيضة عبر المحيط الأطلسي، تؤيد بقوة المبادرات العالمية والإقليمية والمحلية الهادفة إلى تسليط الضوء على الدروس المستفادة من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونؤيد أيضا الحاجة إلى مواصلة التثقيف والتوعية بشأن مخاطر العنصرية والتحيز، وإلى الترويج لإرث وإسهامات السكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن انتصاراتهم وكفاحهم من أجل الحرية والمساواة.

وقد كان أعضاء الجماعة الكاريبية، بدعم من الاتحاد الأفريقي، في طليعة الجهود التي كُللت بإقامة ”سفينة العودة“ في مقر الأمم المتحدة. وأُزيح الستار عن النصب التذكاري الدائم لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، وهو اليوم الذي نحتفل فيه باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي. وإقامة هذا النصب التذكاري في مقر الأمم المتحدة رمز هام لما تمثله الأمم المتحدة، ألا وهو، تعزيز وصون كرامة الإنسان وقدر جميع البشر – وهي مبادئ مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن ”سفينة العودة“ تُخلد ذكرى الرجال والنساء والأطفال الذين كانوا ضحايا لممارسة، مُعترف بها عموما الآن بوصفها جريمة ضد الإنسانية. والنصب التذكاري الدائم هو أيضا بمثابة اعتراف بالجرائم والفظائع التي ارتُكبت على مدى أربعة قرون، جرى خلالها إخراج ملايين الأفارقة بعنف من أوطانهم والاعتداء عليهم بلا رحمة وسلب كرامتهم. عَرِف العالم أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي شكلت أكبر حدث هجرة قسري في التاريخ. ولا تزال الأسر والبلدان تعاني من آثارها. كما يذكّر النصب التذكاري الدائم، العالم بشجاعة هؤلاء العبيد وأبطال إلغاء العبودية والأبطال المجهولين الذين تمكنوا من الثورة على نظام قمعي ووضع حد لهذه الممارسة البغيضة. ومن المزمع أن يستمر النصب التذكاري، كقوة محفزة لعزمنا الفردي والجماعي على القضاء على المظاهر المعاصرة للرق المعاصر وعمل الأطفال والاتجار بالبشر.

وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بإنشاء موقع إلكتروني لتخليد ذكرى ”اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“ ضمن شبكة الأمم المتحدة، التي تعد بمثابة سجل دائم للبيانات المتعلقة بالأنشطة التذكارية، ومبادرات الأمم المتحدة وأدبياتها الخاصة بالسبل التي أثر من خلالها الأفارقة المستعبدين وأحفادهم ويواصلون التأثير على تشكيل كل مجال من مجالات المجتمع العالمي. كما تحيط الجماعة الكاريبية علما مع التقدير بالجولات الأسبوعية والإحاطات الإعلامية المقدمة بجانب النصب التذكاري سفينة العودة التي يقصد بها تزويد زوار الأمم المتحدة بفهم لتلك الحوادث المأساوية.

كما تقدر الجماعة الكاريبية إطلاق برنامج التوعية لتعبئة المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني والمنظمات الأخرى لتمكين أجيال المستقبل من فهم أسباب وعواقب ودروس تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وكشف أخطار العنصرية والتحيز.

وتشكر الجماعة الكاريبية الأمين العام على تقريره عن برنامج التواصل التثقيفي بشأن تجارة الرقيق والعبودية عبر المحيط الأطلسي، الذي يفصّل العدد الكبير من المبادرات الجارية بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك معرض هذا العام في الأمم المتحدة المعنون ”تراث إنجازات السود“. كما تثني الجماعة الكاريبية على إدارة الإعلام والاتصال بالأمم المتحدة لمشاركتها في تيسير هذا البرنامج. وتقر الجماعة الكاريبية أيضا بالدعم الكبير الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، من أجل وضع برنامج توعية تثقيفية وإنشاء سفينة العودة.

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، ويقوض المفاهيم الكاذبة للتفوق والدونية. ويذكّر نصبنا التذكاري العالم بأنه يجب عليه ألا ينسى أبدا والتصريح بذلك علنا. ويجب ألا ينسى العالم أبداً، حتى لا يستمر هذا الشر الذي لا يوصف في المجتمعات. ويجب أن نضمن عدم ربط آمال الناس وإنجازاتهم بلون بشرتهم أو خلفيتهم العرقية.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): تتيح مناقشة اليوم فرصة هامة للإشادة بضحايا أحد أسوأ الفصول في تاريخ البشرية، ولكن أيضا للتأمل في التحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالرق في أيامنا هذه.

وعلى امتداد ما يناهز أربعة قرون، وقع أكثر من ١٥ مليون رجل وامرأة وطفل ضحايا لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وتم إخراج الضحايا قسراً من أسرهم ومنازلهم ونقلهم إلى الخارج في أشد الظروف وحشية وانعداما للإنسانية. وقد تعرض أولئك الذين نجوا من هذه الرحلة الوحشية إلى العمل القسري وسوء المعاملة، ومن ثم حرموا من أبسط حقوقهم الإنسانية بشكل دائم. ويجب ألا ننسى أبدا التزامنا المشترك بضمان الحظر المطلق للرق بجميع أشكاله، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ٧٠ عاماً، وقد أحدث تغييراً كبيراً في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. لكن وفيما يتعلق بالحظر المطلق للعبودية، ربما نكون أبعد ما نكون عن التنفيذ الكامل. إن المادة ٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا لبس فيها في إعلانها أنه ”لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما“.

لكن العبودية قد استمرت، ولم تختف مع نهاية تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في القرن التاسع عشر، في الواقع، وهناك عبيد اليوم أكثر من ذروة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويعيش ما يقدر بنحو ٤٠ مليون شخص في ظروف شبيهة بالعبودية الحديثة، أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أن العبودية محظورة عالمياً إلا أن الاتجار بالبشر والاسترقاق هما جريمتان ترتكبان على نطاق واسع مع إفلات من العقاب. وتتأثر كل دولة بالعبودية الحديثة بأشكال مختلفة للغاية. ويتم توليد ما يقدر بـ ١٥٠ بليون دولار من ممارسات الاسترقاق كل عام. إن الرق الحديث والاتجار بالبشر ليسا مجرد فضيحة من أكبر فضائح حقوق الإنسان في عصرنا، بل هما أيضا من بين النماذج التجارية الأكثر ربحية للجريمة المنظمة.

وفي ضوء ذلك، تركز ليختنشتاين في الوقت الراهن كفاحها ضد العبودية الحديثة على جانبين بعينهما. أولا، نحن نحاول معالجة الجانب التجاري من العبودية الحديثة. وبالنظر إلى أن العبودية الحديثة هي من بين نماذج الأعمال غير المشروعة الأكثر ربحية، يمكننا الاستفادة من الأدوات التي أثبتت فعاليتها في مجالات أخرى لتعطيل التدفقات المالية باستخدام البيانات ذات الصلة للمحاكمات الجنائية، باختصار، لمتابعة الأموال. إن تعزيز الدور الحاسم الذي يقوم به القطاع الخاص هو أمر أساسي.

ويمكن للقطاع المالي، على وجه الخصوص، المساعدة على حل مشكل العبودية الحديثة في مجالات الإقراض والاستثمار والامتثال والاستدامة والابتكار. ولهذا السبب، قمنا بالتعاون مع شريكينا، أستراليا وجامعة الأمم المتحدة، بإطلاق لجنة للقطاع المالي بشأن الرق الحديث والاتجار بالبشر، المعروفة أيضا باسم مبادرة ليختنشتاين. وهي تجمع بين الأطراف الفاعلة من بنوك التجزئة، وصناديق التحوط، والمنظمين العالميين، والمستثمرين المؤسسيين، والناجين، بالإضافة إلى الأمم المتحدة وحركة مكافحة العبودية. وتعمل لجنة القطاع المالي على وضع تدابير قابلة للتنفيذ يمكن للقطاع المالي العالمي الاعتماد عليها من أجل التصدي للعبودية الحديثة والاتجار بالبشر. وركزت اللجنة اجتماعها الأول الذي عقدته في شهر أيلول/سبتمبر الماضي على الامتثال للقطاع المالي. وسيتناول الاجتماع التالي للجنة دور الإقراض والاستثمار المسؤول في مكافحة العبودية الحديثة والاتجار بالبشر.

ثانيا، نعمل على معالجة الفجوة الهائلة للإفلات من العقاب. وبما أن المحاكم الوطنية فشلت بشكل منهجي في مقاضاة حالات خطيرة من العبودية الحديثة والاتجار بالبشر، فهناك حاجة واضحة لاستخدام العدالة الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية. ولقانون روما الأساسي الذي يعد بمثابة المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، ولاية قضائية فيما يخص الاستعباد، سواء كجريمة حرب أو كجريمة ضد الإنسانية. وبالنظر إلى الطبيعة العالمية لظاهرة الرق الحديث، يمكن للمحكمة أن تقوم بدور مزدوج، أي أنها يمكن أن تقدم حوافز للدول لقيامها بالتحقيق والملاحقة القضائية على المستوى الوطني، وفي حالة عدم قيامها بذلك، تقوم المحكمة نفسها بالتحقيق والملاحقة القضائية، في حال استمرار فجوة الإفلات من العقاب. وسنواصل استكشاف مثل هذه الخيارات مع المحكمة.

إن عبودية العصر الحديث هي ظاهرة معقدة تؤثر علينا جميعاً ويجب ألا تترك أي شخص غير مكترث لها. ولدينا جميعا

كأفراد ودبلوماسيين ومستهلكين، فرصة للإسهام في القضاء على هذه الأزمة الرئيسية لحقوق الإنسان في عصرنا. ونعتقد أن هذا هو أفضل إسهام يمكننا القيام به من أجل إحياء ذكرى هذا اليوم بشكل حقيقي.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جزر البهاما باسم الجماعة الكاريبية.

لقد شاركت كوبا في المفاوضات وأيدت القرارين ١٩/٦١ و ٧/٧٠، احتفالا بمرور مائتي عام على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، اللذين حددا هذا اليوم الدولي للذكرى ونصا على إقامة نصب تذكاري دائم. ويعلق بلدي أهمية خاصة على الاحتفال السنوي باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهي مسألة محببة بشكل خاص لقلوب الشعب الكوبي.

وسيكون من الخطأ التاريخي الذي لا يغتفر أن نتجاهل أو نتظاهر بأننا نسينا ذلك الماضي. لقد ارتكبت الدول الاستعمارية السابقة من خلال إدخالها تجارة الرقيق إلى نصف الكرة الغربي، جريمة لا مبرر لها ضد الإنسانية.

ويجب على المستفيدين الرئيسيين من الغزو والاستعمار والرق وتجارة الرقيق أن يتحملوا مسؤوليتهم ويدفعوا تعويضات عن الجرائم البشعة التي ارتكبوها.

ويدفعنا تقرير الأمين العام (A/73/88) إلى التفكير في أهمية الوفاء بالمبادئ الواردة في إعلان ديربان، ولا سيما في الفقرات من ٩٨ إلى ١٠٢، علاوة على الأنشطة المدرجة في برنامج عمله، فيما يتعلق بتعليم وفهم الحقيقة التاريخية حول مأساة الرق.

لقد وصل نحو ١,٣ مليون أفريقي إلى كوبا كرقيق. وكانوا هم وذرياتهم من الجهات الفاعلة في مختلف مراحل كفاحنا من أجل تحقيق حريتنا في نهاية المطاف. إن الشعب الكوبي يعتز كثيرا بجذوره الأفريقية. فمن أفريقيا، ورثنا روح النضال والحساسية والبهجة والقوة في مواجهة الشدائد وعشق الحرية التي هي سمات الشعب الكوبي. لم تسهم شعوب أخرى من شعوب العالم في تشكيل الشعب الكوبي بقدر إسهام الأفارقة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أروتشا رويث (بنما).

وعلى ذلك الأساس، وضعت الدولة الكوبية، بدعم ومشاركة نشطين من المجتمع المدني، برنامجا واسعا للترويج التعليمي والثقافي يغطي كامل البلد على جميع المستويات – من المركز إلى المجتمعات المحلية. وتسعى تلك البرامج إلى نشر وفهم مسألة تشكل جزءا من تاريخنا على أوسع نطاق ممكن، وتهدف إلى الحفاظ على جذورنا الثقافية الأفريقية وتعزيزها.

ويسرنا أن التقرير يعكس تنفيذ برنامج أنشطة واسع، تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى الصعيد الوطني، طوال الفترة قيد النظر، مع المشاركة النشطة للعديد من البلدان، بما فيها كوبا. غير أن ذلك لا يكفي. فنحن بحاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية، إذ أن الرق ليس مجرد ظاهرة تاريخية. فحتى في القرن الحادي والعشرين، هناك حوالي ٤٠ مليون شخص يخضعون الآن لظروف مماثلة. يجب علينا المضي قدما على وجه السرعة لبلوغ الهدف ٨,٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذي لا يمكن تحقيقه إن لم نعمل على تكثيف الجهود للقضاء على الرق المعاصر. يجب الاستجابة لطلبات التعويض المشروعة من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ويجب أن تحصل البلدان النامية بصفة عامة، والبلدان النامية الأفريقية على وجه الخصوص، على المعاملة الخاصة والتمايزية التي تتطلبها في علاقاتها الاقتصادية الدولية.

فهناك قدر كبير من الثروة في العالم اليوم هي نتاج لممارسات الرق وتجارة الرقيق المشينة والمخزية. والمجتمع الدولي ملزم أخلاقيا بالمساهمة في جبر الضرر الناجم عن الجرائم المرتكبة وبأن يكفل،

من خلال حملات التثقيف للأجيال الحالية والمقبلة، ألا ترتكب جرائم من ذلك القبيل مرة أخرى على الإطلاق.

السيد كاي – كاي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي الرئيسة على عقد هذه الجلسة لإحياء ذكرى إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٤ حزيران/يونيه، الوارد في الوثيقة A/73/88، عن برنامج التوعية التثقيفية بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وكذلك أثني على إدارة شؤون الإعلام والدول الأعضاء المهتمة، واليونسكو والمجتمع المدني على استضافتها للسنة الثالثة على التوالي لمناسبات تذكارية ومشاركات توعية عامة مثمرة، مستهلين، بالتالي، مولد مناسبات إحياء ذكرى الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من جديد.

وترحب سيراليون بالتقرير وتشيد بإدارة شؤون الإعلام على تنظيم ثلاثة احتفالات تذكارية باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي منذ عام ٢٠١٥ في إطار مواضيع تراث وثقافة الشتات الأفريقي، وإرث وإسهامات السكان المنحدرين من أصل أفريقي والانتصارات والنضال من أجل الحرية والمساواة، على التوالي.

ولا يزال وفد بلدي يشيد بجماعة الدول المهتمة، والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، والاتحاد الأفريقي والجهات المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للنصب التذكاري الدائم، على دورها الرئيسي والمحوري في وضع ”سفينة العودة“ في مكانها البارز في مقر الأمم المتحدة – كنصب تذكاري دائم لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الذين امتهنت كرامتهم والمنسيين تقريبا.

وفي الوقت الذي تعاود الإفرازات الفظيعة لتجارة الرقيق – العنصرية المؤسسية والتمييز وكراهية الأجانب – الظهور فيه مموهة غالبا بتعابير ملطفة تتمثل في النزعة القومية، فلا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية قيام الدول بتنفيذ الالتزامات المكرسة في إعلان وبرنامج عمل ديربان بشأن التصدي للإرث الذي خلفه الرق والإسهام في رد الاعتبار لضحايا الرق وتجارة الرقيق.

يجب على الالتزام الجماعي أن يكون مجديا. بالإشارة إلى القرار ٢٣٧/٦٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الذي أعلن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، تعيد سيراليون التأكيد بقوة على ضرورة الاعتراف بإسهامات الأشخاص المستعبدين وذرياتهم، ولا سيما إسهاماتهم في المجتمعات التي أرغمتهم على العبودية. بيد أنه من الملائم، بالتالي، الإشارة إلى المواءمة بين مواضيع وأنشطة معرض تذكر الرق: الاعتراف والعدالة والتنمية: مع مواضيع العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. فمن شأن ذلك، في رأينا، أن يتيح لنا الفرصة لعرض الإسهامات والاعتراف بحقوق الإنسان التمثيلية والمميزة لنحو ٢٠٠ مليون شخص ينتسبون إلى تلك المجموعة إذ نعمل على مكافحة العنصرية والتعصب.

وتلتزم سيراليون التزاما قويا بزيادة التوعية التثقيفية بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، سواء في الأمم المتحدة أو في الوطن. وقد نظم وفد بلدنا، كما أفاد الأمين العام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، حلقة نقاش – احتفالا باليوم الدولي لإحياء الذكرى وبرعاية مشتركة من بعثة جامايكا الدائمة لدى الأمم المتحدة ولجنة المعالم والآثار التاريخية في سيراليون – بعنوان ”تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي: مدّ جسور جديدة مع أميستاد وجزيرة بانس والغولاه والمارون ونوفا سكوشيا“.

وقد ذكرتنا السيدة سيلفيان أ. ضيوف في الاجتماع الجانبي الذي عقد هنا في مقر الأمم المتحدة، بوضع سيراليون الفريد في تلك المأساة المروعة. فقد كانت سيراليون عند نقطة التقاء حركات هجرة عديدة. فقد كانت نقطة مغادرة ونقطة عودة ومنفى وملجأ – مقاطعة الحري. وقد تم تذكيرنا بالعمليات

ذات النطاق التجاري والصناعي في جزيرة بانس، المكان الذي لا يزال يحمل بصمات المأساة، حتى في حالته الخربة الحالية. وذكرنا بالكيفية التي أخذ بها ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من سيراليون الحالية بسبب مهاراتهم في زراعة الأرز. وذكرنا بالفعل، بأميستاد والإيمان بفكرة الحرية ومثلها العليا التي حملها طويلا الرقيق الأسرى بقيادة سينغبي بيه، قبل وقت طويل من تدوين تلك الأفكار والمثل العليا في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نستحضر أثر تجارة الرقيق، يجب علينا أن نعي بأن الجيل الحالي قد ينسى الماضي ويحرم المستقبل من معرفة رعب تجارة الرقيق، بحيث يمكننا جميعا القول: ”لن يتكرر هذا أبدا!“ويؤيد وفد بلدي الدعوة إلى الوفاء بعزمنا على وضع مناهج دراسية للمؤسسات التعليمية – من المدارس الابتدائية إلى مؤسسات التعليم العالي – تدمج قصصا عن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في البرامج المدرسية من أجل تثقيف الأجيال الحالية والقادمة وإذكاء الفهم لديها للدروس المستخلصة من هذه المأساة وتاريخها وعواقبها.

إن التحديات الحالية، في شكل العنصرية المؤسسية والتمييز والتحيز، لا يمكن فهمها ومعالجتها بصورة جيدة إلا في سياق تاريخ تجارة الرقيق. وفي سيراليون، وبإعلان حكومة عن مجانية التعليم الجيد لجميع التلاميذ في المدارس الحكومية والمدارس التي تدعمها الحكومة، فإن زخم حملة التوعية التثقيفية، سيشمل للمرة الأولى الأطفال، وبشكل غير مباشر، الآباء، الذين كانوا محرومين من فرصة تعلم الدروس المستخلصة من الرق وتاريخه وعواقبه في المؤسسات الرسمية.

وفيما يتعلق بتعزيز الوعي العام بالأنشطة التذكارية بشأن الرق وتجارة الرقيق والنصب التذكاري الدائم، يحيط وفد بلدي علما بالعمل القيم الذي تضطلع به مراكز الأمم المتحدة للإعلام. بيد أننا نعتقد أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير الأمين العام إلى أن مركز الإعلام في أكرا، الذي تشمل خدماته سيراليون، لم يقم بأي نشاط للتوعية في سيراليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المأمول أن رسالة نصب سفينة العودة، المجسد بعناصره الثلاثية الثلاثة المعنونة ”الإقرار بالمأساة“، و ”التفكر في الإرث“، و ”حتى لا ننسى“، سيُنقل إلى مكان العودة – سيراليون.

وأخيرا، فإننا نؤمن صادقين بأن القيمة الحقيقية الخفية للأحداث التذكارية لا تكمن فحسب في تخليد ذكرى الأرواح المفقودة أو الاحتفاء بصمود الأحفاد، بل أيضا في مد الجسور بين المنحدرين من أصل أفريقي وأفريقيا. مرارا وتكرار، شهدنا ولاحظنا شعور المنحدرين من أصل أفريقي بالسعادة الغامرة عندما يتعقبون ويعيدون استكشاف ديارهم المفقودة في أفريقيا. ويجب الاحتفال بتلك الرحلات التي يقوم بها المنحدرون من أصل أفريقي وبإسهاماتهم.

ولهذا السبب تشيد سيراليون بالمبادرات مثل ”جائزة الشخصيات الأكثر تأثيرا من المنحدرين من أصل أفريقي“، تقديرا لعملهم وإنجازاتهم ولتشجيعهم على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي جمعت في نيويورك بمقر الأمم المتحدة مجموعة عالمية من شخصيات مرموقة من المنحدرين من أصل أفريقي دون ٤٠ عاما، بمن فيهم السيدة الأولى في سيراليون، السيدة فاطمة مادا بيو، التي حظيت بشرف إلقاء خطاب اختتام حفل تسليم الجوائز. ونظمت تلك المناسبة في أيلول/سبتمبر تحت رعاية العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وتكمن القيمة الحقيقية الخفية في إزالة الحواجز المصطنعة والمسافات بينما نعمل على ترسيخ تلك الصلات، وبالتالي تخليد الماضي والاحتفال بالحاضر وإيجاد مسار جديد للمستقبل، مستقبل حر ومنصف حقا للجميع.

السيدة التميمي (قطر): يسرني أن أشارك اليوم في المناقشة العامة بشأن الاحتفال بإلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وأود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على الجهود المبذولة في إعداد تقريره (A/73/88) المقدم تحت هذا البند،

والذي يعكس مجموعة واسعة من الإجراءات والأنشطة التي تم تنفيذها خلال السنوات الثلاث الماضية، والتي تهدف إلى نشر التوعية والتثقيف بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وانطلاقا من إيمان دولة قطر الراسخ بأهمية صون حرية وكرامة الإنسان، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الديني أو غيره من الاختلافات بين البشر، فقد حرصنا على أن نشارك في تقديم قرار الجمعية العامة ٧/٧٠، الذي تم بموجبه إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كما حرصنا على تقديم الدعم العيني والمعنوي اللازم لإنشاء هذا النصب التذكاري، الذي يعكس رفض الضمير الإنساني لكافة أشكال الرق وامتهان كرامة الإنسان. وهكذا، يقف هذا النصب التذكاري الشامخ في مقر الأمم المتحدة شاهدا على ذلك. وأود أن أنتهز هذه الفرصة كي أشيد بالجهود التي قامت بها اللجنة الدائمة المعنية بالنصب التذكاري، والمجموعة الأفريقية والمجموعة الكاريبية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتحقيق قرار الجمعية العامة بشأن إنشاء النصب التذكاري لتكريم ضحايا العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويشرفنا اضطلاع دولة قطر بدور فاعل في هذه الجهود من خلال عضويتها في اللجنة الدائمة المعنية بالنصب التذكاري. إن اجتماعنا اليوم يعتبر فرصة ليس فقط للتذكير بضحايا العبودية وتكريمهم، ولكن للتأمل والتعلم من الدروس، خاصة دروس الماضي. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أهمية توعية الأجيال القادمة وتثقيفهم بأسباب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعواقبهما وموروثاتهما والدروس المستخلصة منهما، والتعريف بأخطار العنصرية والتعصب. كما أن هذا الاجتماع يمثل فرصة للدعوة إلى اتخاذ إجراءات لمعارضة ومكافحة أي شكل من أشكال العبودية في العالم الحديث، ومنها ظاهرة الاتجار بالبشر التي أصبحت منتشرة في مختلف أنحاء العالم. نظرا للدور الهام والحاسم للتعليم في غرس القيم الإنسانية المشتركة في أجيال المستقبل، فقد حرصت دولة قطر على تضمين المناهج المدرسية المواضيع المتعلقة بالحرية ومكافحة العبودية، وإبراز أهمية احترام حرية الآخرين، وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي ألغي وحرم العبودية، وكذلك وفقا لموروثنا الثقافي والاجتماعي والقيمي في هذا الخصوص. وتماشيا مع إيمان دولة قطر الراسخ بأهمية حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وكونها عضوا فاعلا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالرق المعاصر، ومجموعة الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، فإنها تواصل تقديم الدعم للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر وما يرتبط بها من ظواهر، حيث دعمت دولة قطر خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص منذ اعتمادها. كما قامت بتيسير المشاورات حول الإعلان السياسي الذي صدر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لتقييم خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. واتخذت الدولة قطر العديد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية الكفيلة بمكافحة الاتجار بالبشر على المستوى الوطني، ومنها إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، والمكلفة بوضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ومتابعة تنفيذها. كما تعد دولة قطر من أكبر الدول المانحة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص منذ إنشائه.

ختاما، أود أن أؤكد على مواصلة دولة قطر تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧/٧٠، خاصة فيما يتعلق بتوعية وتثقيف الأجيال الحالية والقادمة وترسيخ فهمها للدروس المستخلصة من الرق وتجارة الرقيق وتاريخهما وعواقبهما.

السيدة تريباتي (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المقدم في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال بشأن الاحتفال بإلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي (A/73/88).

مما لا شك فيه أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي استمرت أكثر من ٤٠٠ عام، هي أحد أشد فصول التاريخ البشري المسجل مأساوية ولاإنسانية. إن ما اضطر الملايين لترك ديارهم من أجل الكد في أراض بعيدة هو مظاهر الجشع والسعي اللاأخلاقي إلى تحقيق الربح، إلى جانب التعسف في استعمال السلطة الذي يمارسه الأقوياء على الضعفاء. وقد دمرت حياة الملايين من الناس على مر الأجيال وغيرت النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلدان في أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي.

وكانت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي حالة لما يمكن أن تؤدي إليه عولمة فوضوية وبلا إدارة.

لقد أسهمت المجتمعات الأفريقية المقتلعة إسهاما كبيرا في الاقتصادات المحلية وأثرت على الفنون والثقافة والحياة في المجتمعات حيث تعيش الآن. غير أن العديد من المجتمعات المحلية لا تزال تواجه الآثار العميقة للتمييز العنصري والقمع. ولا يزال الفقر المزمن متفشيا في الاقتصادات حيث قُصد تحقيق الربح للنخبة في الأراضي البعيدة في حقبة مضت. ولذلك، من المهم فهم ما عنى الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، بحيث يمكننا أن نستخلص الدروس من تاريخنا الجماعي.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بمواصلة دعم مختلف الأنشطة والبرامج ذات الصلة التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام من أجل التعليم والتوعية بشأن تلك المرحلة المظلمة من التاريخ للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي في آذار/مارس من كل عام، التي تخلّد ذكرى الملايين الذين عانوا من خلال ذلك النظام الوحشي.

ونظمت الهند مع إدارة شؤون الإعلام معرضا قبل عامين عن تاريخ المسترقين من شرق أفريقيا الذين نقلوا إلى الهند. وارتقى العديد منهم ليتول مناصب عسكرية وسياسية في الهند. ويبرز المعرض أكثر الحراك الاجتماعي الذي شهده أولئك الأفراد في الهند.

كما قامت اليونسكو بدور رئيسي في التنظيم وربط البرامج من خلال مشروع طريق الرقيق من أجل نشر التوعية بآثار تجارة الرقيق وعواقبها. ومع إلغاء الرق، لجأت القوى الاستعمارية إلى استخدام الملايين من عمال السخرة الهنود، بدون تكلفة تقريبا، للعمل في المزارع في جميع أنحاء العالم من أجل إدامة الهيمنة الاقتصادية. ويمثل مشروع اليونسكو: طريق العمل بالسخرة الدولية جهدا كبيرا آخر للحفاظ على ذكرى تلك المرحلة والدروس المستفادة منها.

كما يوفر العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي بدأ في عام ٢٠١٥، فرصة لعرض معظم الإسهامات القيمة التي قدمها المسترقون وذرياتهم للمجتمعات التي استعبدتهم.

والهند فخورة بأنها انضمت بوصفها أحد المتبرعين الرئيسيين لصندوق النصب التذكاري الدائم دعما للجهود التي تبذلها الجماعة الكاريبية، والبلدان الأفريقية وغيرها، وأدت إلى إنشاء النصب التذكاري الدائم، المسمى ”سفينة العودة“، في الأمم المتحدة. ونعرب عن بالغ تقديرنا لقيادة السفير راتري، ممثل جامايكا، في هذا المسعى.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب علينا مواصلة التوعية بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من خلال أنشطة التثقيف والتوعية. ويحدونا الأمل في أن المشاركة الواسعة النطاق في تلك المناسبات ستؤدي إلى تغيّر المواقف مع نتائج محمودة بالنسبة لمجتمعنا العالمي ليتسنى لنا تفادي تكرار مظالم الماضي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.